

100 مليون.. ما العمل؟

د. ياسر عبد العزيز

يوم 11 فبراير الجارى أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد سكان مصر فى الداخل بلغ 100 مليون نسمة، وهو إعلان أعاد التذكير بالمشكلة السكانية وأخطارها، التى يمكن أن تضاعف الضغوط على الموارد الشحيحة، وتفرغ معدلات النمو الاقتصادى من جدواها، وتفاقم معدلات البطالة، وتجهض جهود تحسين الخدمات العامة.

وبمواكبة هذا الإعلان النادر، راح عدد من الصحفيين يسأل الخبراء والمتخصصين عن كيفية مواجهة هذه المشكلة، وقد كان لافتاً فى هذا الإطار أن معظم هؤلاء الصحفيين وقطاعاً كبيراً من المصادر التى علقت على المشكلة انغمس كلاهما فى التأكيد على الدور المحورى والجوهري لوسائل الإعلام والدعاية، التى يمكن أن تنهض بمهمة التوعية اللازمة، وصولاً إلى التأثير فى الجمهور، وخفض أعداد المواليد.

إن هذه المقاربة خاطئة، بل وتدعو إلى الرثاء، إذ مازال البعض يعتقد أن مهمة علاج الخل السكانى يمكن أن تُنجز عبر إعلانات جذابة يقدمها مغنون أو ممثلون، وهو أمر يزيد من تفاقم الإشكال ويعمق آثاره الضارة.

تُعد الصين أهم دولة واجهت مشكلة الزيادة السكانية فى العالم، فماذا فعلت؟

فى العام 1979، سنَّ الحزب الشيوعى قانون الطفل الواحد، وأتبعه بحزمة من الإجراءات والعقوبات، ضمن ما عُرف آنذاك بـ«سياسة تخطيط الأسرة».

فى تلك السياسة تم إلزام المواطنين بإنجاب طفل واحد، مع فرض ضرائب تصل إلى 50% من الدخل، أو الطرد من الوظيفة، أو الحرمان من صور الدعم الأخرى، فى حال تم إنجاب أكثر من طفل.

بحلول العام 2013، كانت الصين أحرزت نجاحاً باهراً في سياسة الحد من النمو السكاني، وبموازاة ذلك ارتفع دخل الصينيين، وتحسنت مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، وخرج مئات الملايين من الفقر، وتعزز أداء الخدمات العامة، فبدأت الدولة في التخفيف من قيودها على الإنجاب، وسمحت لفئات مختلفة بإنجاب الطفل الثاني.

وبحلول العام 2016، وجدت الدولة أن معدلات المواليد المنخفضة يمكن أن تؤثر في خطط التنمية، لأنها تزيد من أعداد المسنين، وتقلل من أعداد الشباب القادرين على العمل، ف رفعت معدل الإنجاب المسموح به إلى طفلين، وأطلقت برامج توعية وحزم تحفيز على إنجاب الطفل الثاني.

لمشكلة السكان جانب آخر غير الجانب الذي نعرفه، فثمة 82 دولة في العالم تعاني من تراجع المواليد بشكل لا يعوض الوفيات، ما يؤثر على قوة العمل الوطنية، كما هو حادث في كوريا الجنوبية، وروسيا، وألمانيا، واليابان، والدول الاسكندنافية.

ولكى تواجه تلك الدول هذه المشكلة عمدت إلى برامج وخطط وطنية، وتعديل اللوائح لمنح إجازات رعاية أطفال للوالدين، حتى إن بلدية مدينة ميهيكالا الفنلندية قررت منح عشرة آلاف يورو لكل أسرة تنجب طفلاً جديداً.

يعطينا هذا مثلاً واضحاً على ما يجب أن تفعله دولة لمواجهة مشكلتها السكانية، سواء كانت تلك المشكلة تتعلق بزيادة الإنجاب أو تراجع معدلاته.

ومن خلال هذه المثل يمكننا ان نعرف ان هذا الامر لا يمكن علاجه بالإعلانات، او طنطنة وسائل الإعلام، أو الخطابات السياسية التوجيهية، فمثل هذه الممارسات يمكن أن تكون عنصراً داعماً ومحفزاً ضمن «سياسات تخطيط السكان»، وليست عاملاً جوهرياً أو مساراً وحيداً.

تبدأ عملية إصلاح الأوضاع السكانية في مصر من سن القوانين، وليس من إعلانات التليفزيون و«السوشيال ميديا»، وتحتاج تلك القوانين إلى قدر كبير من الجرأة والشجاعة، على أن تكون مدروسة وفعالة، بحيث تتضمن شقين، أحدهما تحفيزي يعزز سلوك الإحجام عن الإنجاب، وثانيهما عقابي يردع المفرطين.

وبموازاة القوانين واللوائح وحزم الإجراءات يجب أن تنضوي مؤسسات الدولة المختلفة ضمن السياسة ذاتها، بحيث يصبح الامتثال لخطط الحد من الزيادة السكانية عنصراً جاذباً وحاكماً للحصول على الخدمات والفرص، بما يعزز سلوك الأسر الملتزمة.

أما دور الإعلانات والتوجيه الإعلامي فيبقى عنصراً ثالثاً ثانوياً، لا ينهض وحده بهذه المهمة الخطيرة، وإنما يتضافر مع التشريع والجهود العامة المخططة تخطيطاً مدروساً.